

واحد وأنها كانت دخاناً . وأن الثمرات جميعاً فيها الذكر والأُنثى وأن الرياح هي التي تلقحها إلى غير ذلك من دقائق المسائل العلمية الطبيعية . وكلها دلائل على أن هذا الكتاب ليس من صنع البشر بل هو تنزيل من الله العليم الحكيم
الدكتور محمد توفيق صدقي

باب المناظرة والمراسلة

٤

﴿ بحث العمل بأحاديث الآحاد والحديث المتواتر ﴾

ولنعمد فنقول التواتر هو وان كان من الطرق المفيدة للعلم اذا وجد الا اننا لا نحصر افادة العلم بالأخبار فيه كما اننا لا نلزم به كل أحد قبل ان يعرف انه متواتر اذا لم يقصر في الطلب او كان معذوراً بعده عن أهله
قال حضرة الدكتور لم يتواتر من اقواله (ص) الا القليل الذي لا شيء فيه من احكام الدين

اقول ما ذكره غير مسلم والتواتر هو ما نقله جمع عن جمع يبعد تواطؤهم على الكذب أي عن محسوس وقد اختلفوا اختلافاً كبيراً في تعيين هذا الجمع . وبناء على تعيين الجمع فيما نظن قال بعضهم بندرة وعزلة التواتر في الاحاديث النبوية . وهذا اول ما يقال في الاعتذار عن ابن الصلاح في قوله بذلك

قال السيوطي نقلاً عن شيخ الاسلام ان قول ابن الصلاح نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق واحوال الرجال وصفاتهم المتقضية لا بعاد العادة ان يتواطؤوا على الكذب او يجعل منهم اتفاقاً — قال ومن احسن ما يقرر به كون التواتر موجوداً وجوداً كثرة في الاحاديث ان الكتب المشهورة (أي المتواترة عن مؤلفيها) بأيدي الناس شرقاً وغرباً المقطوع عندهم بصحة نسبتها الى مؤلفيها اذا اجتمعت (أي او اجتمع بعضها كما قال ذلك جمهور اهل الحديث) على حديث وتعددت طرقه تعدداً

تجمل العادة تواطؤهم على الكذب أفاد العلم اليقيني بصحته الى قائله . قال ومثل ذلك في الخُتب المشهورة كثير . اهـ

واقول أيضاً ان من مجرد عن التمسب والتقليد لا تخفى عليه الحقيقة المنشودة في هذا الباب . وبما قدمناه وما يأتي يظهر للمنصف مكانة الخبير الذي ينقله آحاد ثقات قد عرفوا بقوة الحفظ والذكاء والعدالة والورع والتقوى وعرفوا ان الكذب على رسول الله (ص) ليس ككذب على احد وان من كذب عليه متعمداً ينبؤاً مقصده من النار اعتقدوا ذلك وهم بالصفات التي عرفت ومحمّلوا من الرواية ما اعتقدوا وجوب العمل به ثم وجوب تأديته لغيرهم كالأمانة وقد علموا ما في الخيانة من الوعيد والترهيب عن كتم العلم

فاذا اتصل بسند الخبير بمثل من ذكرناه فهو فيما نعتقد مفيد للعلم اي يمسد ! يمنع العقل عن مثل من نعتاه الكذب عادة ورب رجل يعدل رجلاً — فان قيل سلمنا ان من كان مثل هذا يعد منه الكذب عادة الا انه لا يؤمن عليه النسيان قلت قد علم من عادة المحدثين كتابة ما سمعوه وعلى الاقل للمراجعة الى وقت التأدية وهم لا يعتمدون على المكتوبات الا ما كان موثوقاً به ومحفوظاً بغاية الاحتياط ولا يقبلون المكتوبات التي لا يدري حاطها وان كان كاتبها ثقة — وهذا اكبر دليل على ان ما عندهم من الاخبار اصح ما وجد من الاخبار في العالم بعد كتاب الله — وانما كان تواتر القرآن مقدماً على كل خبر لانه نقل بمثل هذه الاسانيد اليقينية متواترة — على انا نستبعد عادة ان الراوي الذي ذكرنا صفاته يحدث بما نسيه اذ لو فعل ذلك لم يكن بالمرتبة التي ذكرناها لا سيما في احاديث الاحكام والاعمال لشدة حاجته وحاجة معاصريه الى العمل بها . على أنه اذا نسي ذلك لا يحدث به وان حدث فانه يذكر اللفظ بالشك . ويبعد كل البعد ان ينسى نسيانه لذلك وابتعد من ذلك ان لا يوجد هذا الحديث عند غيره

على انه لو فرض وقوع ذلك وهو غاية الندور فلا نسلم ان ذلك يضر في الدين اذ قد اغتفر ذلك أي النسيان والخطاء فيما حاجة الناس اليه اكثر وفيما وجب فيه زيادة الاحتياط وهما فيه اشد ضرراً وفيما هو سبب للضرر بلا واسطة وذلك

في القضاء لان أحد الخصمين قد يكون أئمن بحجته من الآخر قلب يضر الحاكم ان يحكم بخلاف الواقع في هذه الحالة اذا لم يقصر فلان يتم ذلك في الرواية اولى لكون الضرر منها ان وجد لا يكون هو السبب المباشر للضرر غالباً . فتبين بذلك ان ما عسى ان يطعن به في الرواية التي وصفناها مع كونه لا يضر في الدين هو بناء شاذ على شاذ على شاذ كل منها يبعد وقوعه عادة — بل هو اولى بالوثوق من خبر الجمع الفسقة غير الموثقين الذين يقال في خبرهم يمنع او يبعد العقل تواطؤهم على الكذب عادة . فبعد الكذب عن ذكرناه اكثر من بعده عن جمع التواتر الذي ذكره وحيث كان الاصل في جميع العلوم سواء كانت تصورية او تصديقية هو ما ادركه الشخص بأحد مشاعره الظاهرة أو الباطنة أو ما دل العقل عليه أو الوحي السماوي وهذا الاخير لا يكون الا علماً حقاً دائماً وما تقدمه يتناوت الناس فيه تفاوتاً لا يحصره حد فقد صح لدينا عن المتقدمين وشهدنا ورأينا ما لا يحصى في زماننا انه قد تصحح الجماعات ما يعدونه علماً لديهم بتطبيقه على معلومات فرد واحد بل قد يبين فساد معتقدهم في جانب معلومات الفرد الواحد — وذلك دليل واضح على ان الفرد الواحد الممتاز بالكمال في صفاته وعاداته يعادل بل يرجح بالافراد الكثيرين من نبي نوعه

ونحن ايضاً نرى الشخص المنصف قد يتهم نفسه فيما سمعه بأذنه اذا خالفه فيه من يعتقد انه احفظ منه فمثل هذا المنصف اذا اتهم نفسه فيما سمعه بأذن نفسه وقدم على ذلك خبر الممتاز الذي ذكرناه قد يبعد كل البعد ان يقدم على خبر سمعه بنفسه خبر الكثيرين غير العدول — وهل يمكن ان يقال ما علمه الانسان وسمعه لا يسمى علماً لجواز زواله بالنسيان؟ فتبين بطلان الخبر أو العلم بعد اعتقاد ثبوته هو عندنا يضارع زوال العلم بالنسيان

وايضا احتمال النسيان في الخبر مع الذهول عنه كما انه لا يضر الخبر وهو علم في حقه ما لم يتذكر انه نسيه فكذلك لا يضر الخبر بالفتح اذا كان الخبر بالكسر بالصفات التي ذكرناها

ان خبر الآحاد قد اتفق على اعتباره جميع البشر كما هو مشاهد واعتبرته

الكتب السماوية في شرائعها وانباء الله ورساله في التبليغ عنه والله ورسوله امر الأمة أن يلتفتوا عنهما جماً وفرادى وبعبارة أخرى كل فرد فرد من الأمة مأمور بالتبليغ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكليم الله موسى بن عمران عليه السلام ترك بلد من أمرة الله بأنذارهم وخرج من بين أظهرهم الى مدين معتمدا على خبر الواحد . واثبى الله على من احتج بخبر الواحد كوثن آل فرعون الى غير ذلك مما لا يكفي لبسطه المجلدات .

كل ذلك معلوم بالضرورة ولا ينكره الا مكابر فكيف يصح قول حضرة الدكتور لا يجب العمل بخبر الآحاد مطلقا ومن ثم قال الامام احمد رحمه الله إن خبر الآحاد الصحيح يفيد العلم وبمقال داود الظاهري والكرائسي والحاسبي وحكي هذا عن مالك بن أنس .

فإن قيل ان الجمهور قائلون بأن خبر الآحاد يفيد الظن . قلنا أولاً اذا كان غرض الباحث مقصوراً على طلب الحق وهو ضالته فلا عمل لهذا الاعتراض من أصله على انه يمتثل ان يكون قولهم « خبر الآحاد يفيد الظن » قضية مبهمة أي وهي في قوة الجزئية (١) وبهذا الاعتبار يكون بعض أخبار الآحاد قد يفيد العلم

وأيضاً المعروف من مذهب الجمهور ان المشهور والمستفيض لا يجري فيه الخلاف وذهبوا أيضاً الى ان خبر الآحاد يفيد العلم اذا تلقته الأمة بالقبول بحيث يكونون بين عامل به ومتأول له لأن التأويل فرع القبول وجعلوا من هذا القسم احاديث الصحيحين - بل أكثر احاديث ما صنف فيما يحتاج به من الكتب التي صنف في الصيغ والحسان لأن أخبار الحسان بتعدد الطرق - ولا يهولك ما قد تسمع به من التفرقة بين رجال الصحيح ورجال الحسن فإن شرائعهم في رجال الحديث الحسن ربما لا يلبسها من وسم بأعلام الفضل والعدالة في زماننا هذا - يدلك على ذلك ما عرف عنهم من أقوالهم في الجرح حتى أنهم قد يبدون احاديث من

(١) النار : أي هي بمعنى بعض خبر الآحاد يفيد الظن . وفيه ان التبادر من

الإضافة العموم الذي هو بمعنى الكلية وكلامهم صريح في هذا

سمع في بيته الفناء موضوعة - فان قيل ان هذا افراط قد يؤدي الى ضياع كثير من السنن. قلنا لكنه يدل على أن ما في أيديهم مما وسموه بالصحة والحسن منقضى ومبرأ من كل احتمال يؤدي الى عدم قبوله - على أن لا نسلم انحصار وجود ذلك عند من تركوه بل يجوز وجود ذلك عند غيره من الثقات ان كان هو من السنة في نفس الأمر وان كان مكتوباً فلا حاجة لهم ولا لنا به

ان أحاديث الكتب المشهورة عن مؤلفيها فيما يحتاج به من السنن النبوية قد عرفت الأمة بأسرها صحتها أو حسناتها تعدد الطرق وصارت مقبولة عند الكل وأكثرها قد جمعت ودونت في عهد التابعين أو تابعيهم أما مجرد الكتابة بلا ترتيب للعمل أو للحفظ فقد كان في زمن الصحابة (رض) كما ثبت ذلك من طرق عديدة وعليه فما قرروا صحته فقد اتفقت الأمة على قبوله اذ كانوا بين عامل به ومأول وهو فيد العلم لأن سكوتهم عن الطعن فيها هو كذا بل قبولهم له يدل على معرفة كل واحد من العاملين به أو المتأولين له بصحته وهم في كل طريق وطبقة عدد كثير لا يجوز العقل تواطؤهم على الكذب عادة .

وأيضاً يدل ذلك على ان هناك طرقاً معضدة كثيرة ألتجأهم الى عدم الردولها نرى من لم يلتزم ذلك بالعمل عدل الى التأويل - وان ما هذه حاله لا يبعد ان يقول انه اعلا من بعض أنواع المتواتر - وما ذكرناه معلوم ان عرف حال المحدثين واحتياطهم في رواية السنة -

الاراهم قد عمدوا حتى الى جميع ما شاع على ألسنة العوام مما نسب الى النبي (ص) ثم صرحوا بتزييف الزائف وما له أصل رده الى أصله فما بالك وما رأيك فيهم اذا وجدوا مالا يصح مكتوباً في كتب الهداية ؟ اتراهم يسكتون عليه وقد عرف من عاداتهم ان ما في اسناده ولو مجهول واحد لا يحتاج به عندهم ؟ ان أهل الحديث لا يستبرون رواية من انحطت درجته عن مرتبة رجال الحسن لا اعتقادهم ان كثرة الكذابين ونحوهم لا يزيدون الخبر الا وهنا -

لو كانوا يأخذون برواية كل من روى حتى الكذابين والفسقة والكمثار كما هي عادة التواترية لبلغ رواية كل حديث من أحاديث الأحكام في كل طبقة إلى

حد الكثرة التي يعتبرها التواترية - فان كان أحد يشك في قولنا فليتبع كتب الصحاح والحسان وكتب الأحاديث الضعيفة وكتب موضوعات الحديث وغيرها من كتب السير والمغازي والتواريخ المسندة والتفاسير وغيرها - انا لا أشك انه يجد أسانيد متعددة لكل حديث فاذا لم يتقيد بطريقة أهل الحديث في شرائط الرواية وجرى على طريقة التواترية فهو يجزم بان رجال هذه الأسانيد يعدتوا طوهم على الكذب - لا سيما اذا لاحظ من عمل بكل حديث من العلماء من عهد النبي (ص) الى حين كتابتها في كتب الحديث -

يقول التواترية ان خبر الآحاد يفيد الظن وقد قدمنا فساده ويرتبون على ذلك كبرى قياس من الشكل الأول وهي فكل ظن أو كل عمل بالظن فهو مذموم بنص القرآن وقد عرفت فساد الصغرى (١) والحق ان بعض الآحاد يفيد العلم

وأيضاً نحن لانسلم الكبرى كلية لأن القرآن انما ذم الخرص وبعض الظن لقوله تعالى « ان بعض الظن إثم » وأيضاً ما ذكره الله من الظن المذموم انما هو الظن في تأسيس الشرائع بلا اعتماد على بينة من الله في ذلك ومن تتبع آيات القرآن في ذلك وجدته انما يذم هذا النوع من الظن أو ما هو في معناه كما قال تعالى قبل ذلك « هل عندكم من سلطان بهذا » وقوله « ما أنزل بها من سلطان » وقد يذمهم الله بما رضتهم ما أنزل من الحق بهذا الظن الفاسد الذي لا يستند الى أصل صحيح كما يرد عليهم تعالى شأنه في قوله « ان الظن لا يغني من الحق شيئاً » وهذا لا يصدق على الاحاديث الصحاح ولو كانت آحاداً ولا على من يعمل بها ولو كان يستند ان ذلك من الظن اذ لا يصدق ولا نسلم انها من الظن المذموم اذ هؤلاء لم يعارضوا بها المقطوع اليقيني غاية ما في الباب ان بعض أهل الحديث أو أكثرهم قد جوزوا نسخ القرآن بأحاديث الآحاد الصحاح وقد قدمنا ان جمهورهم يقول ان بعض الآحاد يفيد العلم ومن كان هذا قوله فلا يراد عليه واما من يقول بان ذلك يفيد

(١) المنار: اي قولهم ان خبر الآحاد يفيد الظن . وهي المقدمة الأولى من

مقدمتي القياس اي الدليل

الظن فكذلك لا يراد عليه لانه يقول ان بقاء الحكم ظنياً والحكم المتأخر عنه في الحديث الصحيح أقوى وأرجح فهو انما أجاز نسخ الظن الضعيف بالظن القوي .
ان من قال بأن جميع أخبار الآحاد تفيد الظن وان كل الظن مذموم عند الله وفي كتابه القرآن الكريم — لزمه ان القرآن متناقض متخالف وانه من عند غير الله لان الله أمر وأوجب الحكم بخبر الآحاد وسماه عدلاً في قوله واذ « حكمين من الناس ان يحكموا بالعدل — وكون الشيء هناك مذموماً وهنا عدلاً تناقض وخلف وهو في القرآن محال وما اتج المحال فهو مثله فازم ان الذم لا يتناول خبر الآحاد حتى على التسليم بانه ظن فعلي كل تقدير خبر الآحاد الصحيح عدل واجب العمل به على كل من عرف انه صحيح والله أعلم

وايضاً اطلاق الظن مقابلاً للعلم انما هو اصطلاح حادث متخالف لاصطلاح القرآن وعادته في محاوراته لان الله جل وعلا قد اطلق على العلم اسم الظن في مواضع كثيرة من القرآن كما قال تعالى حكاية عن الجن — وانا ظننا ان لن نعجز الله . وقوله اني ظننت اني ملائكة حسابة — وظنوا انهم احيط بهم — وظنوا انهم قد كذبوا — فظنوا انهم مواقعها الى غير ذلك مما اطلق فيه لفظ الظن والمراد به العلم فكذلك حملة القرآن من العلماء لا يبعد ان يطلقوا على العلم لفظ الظن كلهم او بعضهم

فمن يقول منهم ان بعض الاحاديث الصحاح تفيد الظن يمكن ان يحمل قوله على ما ذكرنا على انا قد قدمنا انه لا تصدق على ذلك تلك الآيات الواردة في بعض الظن لعدم العلة الجامعة — وفوق ذلك تقول ان عملهم بالاخبار الصحاح انما هو من باب الاختبار والعمل باحسن الامرين او الامور التي انحصر الحق فيها وما ذلك الا لمرجح علموه لا ظنوه كما قال تعالى « اتبعوا احسن ما انزل اليكم — تقبل منهم احسن ما عملوا — فيتبعون احسنه » الى غير ذلك فاذا تعارضت ادلة ولا سبيل للخروج عنها كلها لا انحصار الحق فيها — والحال ان الاتباع فرض لازم كما قال تعالى « قل ان كنتم تحبون الله ورسوله فاتبعوني يحببكم الله » فيجب على العالم ان يجتهد واذا رجح احدها فهو انما يرجح بمرجح علمه لانه فلا يصح ان يقال ان هذا عمل بالظن حتى يقال انه مذموم

ثم قول للتواترية ان كل ما الزتم به متبعي حديث الآحاد الصحيح هو لازم لكم في تواتركم بمعناه عندكم وزيادة على ذلك تتركب شاعات وفتاوى لا يلتزمها الا من نفى يديه من دين الاسلام بل من سائر الاديان ونحن نرى حضرة الدكتور عن التزام ما يؤدى الى ذلك لما عرفنا من كتابته السابقة التي اعلن الرجوع عنها فنعتقد انه انما يجب الحق واظهاره وانه عند تجليه له لا يتوانى عن قبوله بغاية السرور والبشاشة بل يظهر للملأ رجوعه وان ذلك لما يزيد عند كل منصف اجلالاً

﴿ بحث التواتر ﴾

ماهو التواتر؟ — هو غير معروف عند السلف من المسلمين وانما يعبرون عما كثرت روايته او ما روتها الجموع بالشهور وهو عندهم كثيره لا بد من رواية الثقات له والا لم يكن مقبولاً

اما من عرف عنه التواتر فقد اختلفت عباراتهم في تفسيره ابي حنبله فنهى من قال هو ما نقله جمع يحصل العلم بروايتهم ضرورة — ومنهم من قال خبر جمع عن محسوس يتمتع تواترهم على الكذب عادة من حيث كثرتهم — ثم اختلفوا هل يمكن تعيين جمع يكون اقل نصاب جمع التواتر فقال بعضهم اقله اربعة وقيل خمسة وقيل عشرة وقيل اثنا عشر وقيل عشرون وقيل اربعون وقيل سبعون وقيل ثلاثمائة وبضعة عشر وقيل اربع عشرة مائة وقيل جميع الامة وقيل بحيث لا يجوزهم بلد ولا يحصرهم عدد والمرجح عند التواترين عدم تعيين عدد مخصوص وانما مداره عندهم على حصول العلم من حيث كثرة العدد تارة ومن حيث القرائن اخرى

اقول من احاط علماً بما ذكرناه من اختلافهم في هذا التواتر وفي شرائطه تحقق ان هذا شيء ليس من عند الله اذ لا يمكن القطع به ولا يمكن طرده ولا تطبيقه على كل ما في الاعيان من الوقائع طرداً على وتيرة واحدة بحيث يتفق عليه كافة الناس ويكون قاعدة يصح المرجع اليه لفصل النزاع —

يوضح ذلك انه يمكن على معتمد التواترية وقول جمهورهم ان يكون خبر اهل البلدة العظيمة متواتراً كباريس مثلاً واذا كان خبر الثلاثة والاربعة او الخمسة يصح

ان يكون متواترا بمعنى انه يتمتع تواطؤهم على الكذب عادة والامتناع هذا يكون تارة لمجرد الكثرة اي بلا اعتبار قيد من القيود المعتبرة في الرواية عند اهل الرواية كالبوغ وكال عقل والاسلام والمدالة الى غير ذلك . واذا كان الامر كذلك فاذا اخبر خمسة من الفجرة بخبر مثلا فنحن نناشد الله كل ذي عقل وبصيرة هل يحصل له العلم الضروري بخبرهم وهل يتمتع عنده تواطؤهم على الكذب لكونهم جماعتي لو كانوا كفارا فجرة اخبروا مرة دفعة واحدة ؟ فان كابر وقال نعم قلنا له وهل يجب ان يحصل لكل احد مثل علمك من خبر هؤلاء ؟ وهل تعد من خالفك مكابرا بدلا عن تكون انت المكابر ؟ نحن نستبعد ادعاء عاقل مثل هذه الدعاوي الباطلة

وكذلك قول ان كل جمع يفرضه التواتر مفيدا للعلم من جهة انه جمع فقط لا بد ان يرد عليه ايراد صحيح يقضه الا انه في بعضها ايقن واظهر من بعض الا ترى ان اعلى ما مثلوا به لذلك هو قولهم كان يخبر اهل باريس بقتل او موت كبيرهم مثلا قالوا ان هذا يفيد العلم بسبب كثرتهم . ونحن نقول في الجواب عن ذلك هذا مثال واحد ولا يمكن وجود مثله دائما حتى يصح طرده في كل موضع مما يتنازع الناس فيه . ويقال فيه ايضا يمكن ان يكون افادة الخبر العلم في مثل هذا المثال انما كان لقرائن ككونهم اي اهل باريس ونحوهم لافائدة ولا تقصان ولا مضرة عليهم من اظهار مثل هذه الواقعة فصدقهم هنا انما هو للقرائن لا الكثرة لاننا نجد الفرق بين مثل هذا المثال وبين خبر اهل باريس انفسهم فيما اذا كانوا محصورين بصاكر الانكليز مثلا فاخبروا بقدوم عساكر الروس الى بلادهم لامدادهم قبل خبرهم والحالة ما ذكرنا يفيد الصاكر المحاصرة العلم الضروري بحيث لا يتشوقون الى صحته ؟ وهل يمكن كذبهم والحالة هذه ام لا ؟ نحن لا نستبعد الكذب فضلا عن عدم امكانه حينئذ

فان قيل نحن نرى انفسنا مطمئنة لا يتازعها شك في وجود البلدان النائية التي لم نرها ولا نرى سببا لذلك الا ما تواتر اليها من الاخبار بوجودها قلنا نعم والامر كذلك لكن لا يستلزم ان يكون سبب هذا العلم مجرد الكثرة

وان كانوا كفارا او فسقة فجارا بل لعل ذلك من الكثرة مع انضمام القرآنيين فان القرآنيين انواع واصناف لا يكاد يحصرها حد أو عدد بل القرآنيين قد تقارن خبر الواحد الكاذب المعروف بكذبه وفسقه فيفيد خبره العلم اذا قارنته وايدته وهي تختلف باختلاف اماكن الخبرين وزمانهم ككونهم اخبروا دفعة او متفرقين وباختلاف حالهم من خوف وأمان وعسر ويسر وحب الأوطان والاقدام والفخر وارهاب ورجاء الى غير ذلك مما يعود على الافراد بفائدة او نقص ولو بتوسط فائدة او نقص طوائفيهم واممهم واقوامهم واوطانهم

ولما ذكرناه واضاف اضعافه مما لم نذكره وتوسع ذلك لو سلم صحته ولان تكليف العباد به تكليف لما لا يستطاع بل التزامه وحصر العلم الخبري فيه تعطيل لا كثر معارف البشر والفاء لا كثر الاحكام الديانات ان لم نقل لكلامها واحراج للناس في جميع معاملاتهم ومعاشاتهم وموجب لتقاطعهم فردا فردا كالبهايم لم يجعل الله ذلك اصلا ولا قاعدة ولا مناطا لتحقيق شيء من الامور الدينية ولا الدنيوية ولا نبه عليه احد من انبيائه عليهم الصلاة والسلام ولم نعرفه عن احد من السلف الصالح لا الصحابة ولا تابعيهم باحسان

فالحق عندنا ان اخبار الجموع لا تفيد العلم الا اذا ايدتها القرآنيين او شاركهم الثقات - وخبر الثقات التواتر هو اعلاها كتواتر القرآن الكريم - ثم خبر الاحاد الأثبات الضابطين بشروطهم يفيد من عرف حالهم او حال من وثقهم العلم ويجب على من بلغه خبر عن المعصوم (ص) ان يبحث عن حاله وحال رواة فاذا وجدهم بالشروط المتبعة فلا يجوز له اهمال ذلك الخبر لاجل كونه لم يتواتر الا عرفت مما قدمناه كما هو اجماع المسلمين وانه المستعان (للرسالة بقية)